

مكان المرأة الاجتماعى والسياسى

من القانون الحديث

«مترجمة بقلم الأديب البارع زاكى أفندى مابرو»

«تابع ما قبله»

بقى لدى أيتها السيدات أن أبحث فى مسألة خطيرة هى من أهم مسائل الموضوع الذى نحن بصدده فأقول:

هلا يستدعى عظم اتساع دائرة نشاط المرأة فى الهيئة الاجتماعية عاجلاً أو أجلاً، ازدياد أهليتها لإحراز الحقوق العامة؟ وهلا تتجه هذه النهضة الأدبية لأن تجعل للمرأة يداً فى سياسة البلاد؟ أجل إن للآن لم تطالب نساء بلادنا بهذه الحقوق أعنى بها الحقوق السياسية، فإن المرأة الفرنسية قنعت بما حازت من الحقوق الاجتماعية ولم تطلب المزيد. وفى زمن الثورة لم يرتفع لنصرة المرأة وتأييد حقوقها إلا صوت واحد وهو صوت الفيلسوف الشهير كوندورسيه الذى سقى نفسه سمّاً، ليتخلص من غائلة القتل ظلماً وعدواناً، وذلك فى سنة ١٧٩٤ وما كانت البلاد وقتئذٍ لتسمع صوته وقد صمت أذنانها عن سماع الحق، إذ قام روبسبير زعيم الثورة (١٧٥٩-١٧٩٤) متفقاً مع ميراو خطيبها المفوه ومشعل نارها (١٧٤٦-١٧٩١) على حصر أعمال المرأة ضمن دائرة بيتها. على أن فى أيام الجمهورية الحاضرة تصدت بعض النساء لطلب الحق فى الانتخاب مستنداتٍ على قول القانون بأن الانتخاب عام، ولكن عدن بالفشل وخيبة المسعى إذ رفض طلبهن رسمياً بموجب قرار المجلس الأعلى بتاريخ ٥ آذار (مارس) سنة ١٨٨٥ وبناءً عليه أرى أننا بعيديات بمراحل عن أمل صيرورتنا نواباً وقضاة. ومع ذلك فعندنا فى بعض الأحيان. ولئن كان ذلك فى أحوال خصوصية. نساءً خولن أمر القضاء ونساءً أعطن حق الانتخاب، وذلك فى مجلس المعارف العمومية الأعلى، إذ أن

مديرات مدارس المعلمات الابتدائية وناظرات الملاجئ العمومية يكونن منتخبات ومنتخبات، وعليه نرى أن هذا المجلس السامى لم يضم إلى هيئته نساءً إلا وقد عرف بهن الكفاءة، ولم يقتصر عليهن فى استمداد سداد آرائهن بل حولهن سلطة القضاء لأنهنَّ يستطعن أن يمنعن كثيراتٍ وكثيرين عن مزاوله التعليم، مما يبرهن عما عندهن من الحذاقة وسمو الدراية.

وفى ٥ يوليو ١٨٨٩ قرر مجلس النواب بأن للنساء التاجرات الحق فى انتخاب مجالس التجارة، وفى ١٧ مارس من سنة ١٨٩٢ قرر مثل ذلك لذوات الخبرة من النساء وما عدا ذلك فلا دخل للمرأة فى تدبير شئون البلاد أياً كانت مع أن هذا المنع مستحدث إذ أننا رأينا نساءً عديدات يشتركن بانتخاب الجمعيات العمومية، بشرط أن يكونن ربات أملاك وعقارات، وفى سنة ١٣٠٨ وسنة ١٥٦٠ وسنة ١٥٧٦ انتخب النساء نواباً للشعب وفى سنة ١٧٨٩ انحصر الانتخاب بالراهبات والشريفات.

نعم أى سيداتى قارئات رسالتى هذه إنى لا أخفى عليك أن النساء ذوات الأنساب حتى الراهبات المعتزلات فى الأديرة ساعدن فى انتخاب الحكومة التى أيدت حقوقاً للرجل أحرمت المرأة منها، وها أنى شارحة لكن كيف كان لهؤلاء النساء الحق فى الانتخاب:

كانت الشريعة تنظر إلى العقارات والجمعيات من حيثية كيانها، ولا تهتم بالشخصيات، وكانت إذ ذاك سياسة البلاد بأيدي الأمراء أصحاب الأملاك الذين سواء كانوا رجالاً أو نساءً كانت لهم السلطة المطلقة على رعاياهم، وهم أصحاب الحل والربط وهكذا وجدت النساء ذوات حق فى الانتخاب.

على أنه فى الممالك التى تتعلق الحقوق السياسية بامتلاك عقار، كما فى بعض مقاطعات النمسا أو بدفع مبلغ من العشور أو الخراج، كما فى مملكتى إيطاليا واسوج

لا يصعب حق الانتخاب على المرأة ذات العقار، ولكنها فى غالب الأحيان تقيم عندها
وكيلاً أو كما حصل عندنا فى فرنسا قبل عام ١٨٤٨ يُعطى لها الحق بأن تكل عنها
قرينها أو ولدها وتمنحهما حقوقها فى الانتخاب.

ولقد يفرق الانتخاب السياسى عن الانتخاب البلدى أو المكانى، إذ أنه يسهل
إعطاء المرأة حق الانتخاب لمجالس بلدية حد غايتها لا يتجاوز صوالح البلد أو المقاطعة
التي تنشئ بها، وكأن المرأة والحالة هذه تتمتع بحقوق ملكيتها أو كأنها ذات أسهم فى
شراكة وطنية لها تمام الحق بالانتخاب، كما كان النساء يفعلن فى اقتسام الأرزاق فى
أيام الحكومة الدستورية.

ولعمري أرانى قد أسهبت الشرح وتعمقت فى البحث، ولقد أخشى على حضرات
القارئات من الملل ولكن جلالة الموضوع تشفع بى لديهنّ وما به من الفوائد الوافرة يجد
لى عندهنّ عذراً، وأملى أن معرب مقالتي هذه يبرئنى من تهمة أملاهن بطلاوة عبارته
وحسن اتساقها، وهو المكلف بإيصال الأفكار بالأفكار حتى إذا ما استحكمت الصلة
بيننا سهلت الخطة على الجميع، وعادت النتيجة بالفائدة المطلوبة، وعليه أعود لموضوعنا
فالعود أحمد.

وفى إنكلترة عام ١٨٦٩ استحصل النساء على حقوق الانتخاب فى المجالس
البلدية، وفى سنة ١٨٨٦ حزن على حقوق الانتخاب المكانى وهكذا كان فى مملكة اسوج
ومقاطعة فنلانده من أعمال الروسية، وفى ألمانيا أعطيت للنساء حقوق الانتخاب البلدى
بشرط أن يكون خالياً من السياسة ولا يشمّ منه رائحتها، وهذه النساء لا ينتخبن بل
يكلفن أزواجهنّ فى الانتخاب.

أما المرأة الروسية فإن كانت ربة أملاك أو كانت ممن يدفع خراجاً معلوماً كان
لها الحق فى الانتخاب المكانى، ولما كانت غير مقيدة بالسلطة الزوجية فقد تمتع زوجها

من حقوقها وتنوط بوكالتها إلى من تشاء.

وفى أميركا لم تحصل النساء على حقوق الانتخاب البلدى إلا فى مقاطعتين وهما: اليومنج والتعكساي، وإننا نرى فى إحدى مدن هذه الأخيرة إن رئيس مجلس البلدية امرأة، وأغلب أعضائه نساء وأما فى الأولى فللنساء الحقوق التامة كالرجال فى الانتخابات.

أما فى بقية الممالك فالحرب قائمة على قدم وساق، ولقد اشتد سعيها وحمى وطيسها فى إنكلترة بمجلس العموم فى ١٧ أبريل سنة ١٨٩١.

ولما تلا الفيلسوف الشهير سيوارت ميل فى سنة ١٨٦٧ كتابته المشهورة فى استبعاد النساء لدى مجلس العموم بإنكلترة تلقاها المجلس بمزيد الاعتبار، وأصاح إليها السمع بإمعان إلا أنه رفضها بأكثرية الأصوات، إذ كانت ١٩٦ صوتاً ضد ٨٣ أما اليوم فالنساء ١٥٢ صوتاً وضدهن ١٧٥ ومن ذلك نرى أن فى مدة ٢٥ سنة تضاعفت أصوات أحزاب النساء، وصار يكفى اثنى عشر صوتاً فقط لتنال المرأة الإنكليزية كامل حقوقها السياسية، ومع هذا ففى جزيرة مان التابعة لإنكلترة والتي لها مجلس خاص قائم بذاته فاللنساء الحقوق التامة كالرجال.

ومما تقدم نرى أن فى مقاطعة اليومنج بأميركا وجزيرة مان فى إنكلترة وفى بعض مقاطعات من النمسا أعطيت للنساء حقوق الانتخاب السياسى. أجل إن ذلك يعد نادراً والنادر لا يقاس عليه، ولكن الأمر حاصل فإن فاتحنا أحداً بذلك، فلا يستطيع البتة أن يهز بأكتافه ويقول «إننا لم نر ذلك أبداً».

نعم إنى لا أجهل بعد ذلك اليوم الذى به نطالب بحقوقنا السياسية رسمياً، كما أنى لا أخفى عليكن أيتها السيدات أنه أبعد منكن منا. ومع ذلك لا يمكننى أن أجزم بعدم حدوثه يوماً ما فى فرنسا أو أن أقطع باستحالته وهأنذا موردة لكن ما جاء من

أقوال المتناظرين فى هذا الموضوع، ملتزمة منكن أيتها السيدات إصاغة السمع وإعارة الانتباه إلى ما سأبديه لديكن، ويكون ختاماً لهذا الموضوع الجليل الذى حرك العالم السياسى والاجتماعى، وجردت له الأقلام حداداً وأشغل أفكار كثيرين من كتاب العصر الحالى.

نعم ولا مرأء فى الأمر إنه يوجد أسباب جدية تحول دون تخويل المرأة الحقوق السياسية، ولكن المعارضون لم يأتوا إلا بأسباب واهنة وحجج سفسطية أوهن من خيط العنكبوت بل منها مما يضحكنى أورده تفكهاً:

«جاء فى القاموس السياسى للعالم موريس بلوك ما نصه: متى منحت النساء حقوق الانتخاب حق لهن بأن ينتخبن وهنا مجال واسه لمن يتأمل فى النساء وقد تربعن فى دست الفضاء، وألقت إيهن أزمة الأحكام وقمن فى المجالس يسنن الشرائع والقوانين للبلاد، وهن سائدت بالحسن والجمال» جائلات بالغنج والدلال، فانتات سالبات، فما قولك وقتئذٍ وقد تحولت «هيئة مجالس العدل» من الجد إلى الهزل. أما الخطباء من الجنس اللطيف فينالوا رضاء الجمهور وقبل الكلام بل من قبل أن يرتقوا منبر الخطابة. ولعمري، من يستطيع من الرجال مخالفة النساء فى الآراء ولهؤلاء من السؤدد والجبروت ما لا ينكره إلا من كان حجراً من جالد الصخر جلمد، اولوفرة وسائط النفوذ لديهن قد يحترن فى انتقاء ما يستعملن لنوال ما يرغبن من نتائج الإقرارات قبل أن يبحث المجلس فيها».

أما هذا الكلام أيتها السيدات فلا أتصدى للرد عليه، فإنه محض هزار ولا أخال صاحبه إلا قاصداً به الهزل، وما أنا بهازلة وإن هزل الزمان. نعم لقد قيل إن حقوق الانتخاب تستلزم الخدمة العسكرية، وعلى هذا تجيب الأنسة شوفن إن أغلب النساء يخاطرن بأنفسهن مراراً عديدة ليأيدن النوع الإنسانى، وهكذا بصورة ثانية ليدفعن ما عليهن للإنسانية من الجزية الدموية على أن ثمت ممالك كثيرة لم تجعل الخدمة

العسكرية اضطرارية بل غادرتها اختيارية، وعض أن تعلق عليها حقوق الانتخاب
أحرمت نويها منه، وبناءً عليه فلم يعد من علاقة بين التجند والانتخاب.

وقيل إن التقاليد التي استلمناها من اليونان والرومان لا تسمح للمرأة بكامل
حقوقها، وعليه أجب أن مركز المرأة قد تغير تغييراً عظيماً من ذلك العهد، فإن الشريعة
المسيحية قد أمرت بالمساواة، ولقد أيدت ذلك بقوة التآني والثبات حتى امتنع الاسترقاق
وساوت المرأة الرجل، وما كن ما قاله الشهير ستيرت ميل بهذا الصدد «لقد نبذت
الإنسانية منذ زمن مديد المبادئ القائلة بعدم أهلية المرأة لأن تتقلد مقاليد السياسة،
ولم يعد يخطر لأحد أن يقول باسترقاق النساء لأزواجهن أو أبائهن أو إخوتهن».

ولما كنا نتملك أرزاقاً، وندير شئوننا بأنفسنا وجدت لنا آراء سداد، ولما كتبنا
سمح لنا بالتعليم فمن أين إذا تنجم عدم أهليتنا للسياسة؟

فمن قائل إن عدم الأهلية هو من صنع الطبيعة، ولا ينكر وجود نساء ذوات نباهة
كلية وحزاقة عظيمة، ولكن لم نر قط امرأة مخترعة، ولا ذات إدراكٍ ينتج إصلاحاً في
الفنون، وزد على ذلك أن المرأة غريزية الطبع سريعة التأثر تستسلم لعواطفها عفوياً دون
أن تعي لصدق الحق. فيا لله ما دخل الإدراك والعواطف في الانتخاب؟

ومن معدد نقائص المرأة وذاكر لبروبيير في شأننا، وهو القائل بأننا نجهل كل
الأمر الجدية، ولقد اعتدنا أن لا نتعلم شيئاً مفيداً لنا والباعث لنا على ذلك، أما ضعف
إدراكنا إذ تكاسل عقولنا أو شدة اعتنائها بجمالنا أو خفة بنا تمنعنا من متابعة درس
طويل أو لهونا المستطيل بتدبير شئون المنزل أو رغبتنا الزائدة باستطلاع أمور لا تنفع
العقل.. إلخ.

ومن قائل ولا أراه إلا قليل الاحتشام «وما المرأة إلا ولد صغير وليس للأولاد
حقوق الانتخاب. ألا أنظر إلى هذا العقل الدائم الحركة المتطاير من موضوع إلى آخر

دون أن يلم حقيقته بموضوع جدى، وأرمق هذا الفكر الشارد الذى لا يستقر على حال هذه هي المرأة.

ولقد أجمعوا كلهم أن نقائصنا هي من فعل الطبيعة بل إن جلتها من نتائج التربية، ولئن كان العالم لا يروبير يصفنا بالجهل والغباوة ولا ينصفنا، فقد قام بعده بزمن مديد وذلك فى الجيل الماضى من عزى قصورنا إلى التربية، وقد أصاب وهو الشهير دبيرو القائل: إن كلما يشغل صبوة الفتاة منحصر بالزينة والموسيقى والرقص على أنه لو أزيد إلى ذلك بعض دروس من مبادئ الجغرافية والميتولوجيا والتاريخ لتمت تربيتها، وزعم القائمون بأمر تعليمها إنها أكملت دروسها مع أنها لا تكاد تحسن الكتابة بأكثر من وصيفاتها. ومن هنا نستنتج أن أصل الخمول فينا وجهلنا هو من سوء العادات وقلة التعليم، وإن شئت فقل من عدم إتقان التربية وقلة الاعتناء بتثقيف عقولنا مع أننا لا نقل عن الرجال حزاقة وإدراكاً، ولو أخذنا المرأة المتعلمة مثلاً لألفيناها تبارى أعظم الرجال علماً ودرايةً، ولو أجلنا الطرف فى المدارس لرأينا غالباً أن البنات يسبقن الصبيان فى تلقين ذات الدروس حتى إن فى أغلب منازل أرباب الصنائع تجد النساء أوفر ذكاء من الرجال فى انتقاء الحسف واختيار الجميل.

وللمرأة فى السياسة مناقب جليلة لا تقتصر أعمالها فى سواها ولو فتحت التاريخ وأخذت رقعتين مختلفتين وجمعنا فى الأولى منهما أسماء الملوك وفى الثانية أسماء الملكات أو وصيات الملك، وأقمنا بينهما النسبة فى العدد والأعمال لوجدنا أن النساء هن اللواتى برهن فى غالب الأحيان على تمام الأهلية للإحكام. منها بلانش دى كاستيل وحنه دى بوجان فى فرنسا واليصابات وفيكتوريا بإنكلترة ومارى تريز فى النمسا وكاترينا الكبيرة فى روسيا.

وفى هذا الموضوع قال ستيوارت ميل: هنا مما يقضى بالعجب العجاب، فإن بالنساء الكفاة والأهلية لتولية الأحكام، وقد أيدت ذلك بالأعمال التى يشهد لهن بها

التاريخ، ومن ثم نرى أن الشريعة تمنعهم من حقوق الانتخاب السياسي على حين أننا نرى أن ما من دستور منع النساء عن أن يأتين بأعمال هوميروس وأرسطو وميكيل إنج ومع ذلك لم تتقدم منهن واحدة إلى ذلك المقام الرفيع، وما طالبت فيه بحقوق لعلها بعدم أهليتها لذلك، فما بال الحكومة إذا تمنعها ما تستطيع وطالما برهنت أهليتها له:

وبناء عليه نرى أن ما جاء للآن عن عدم أهلية المرأة للانتخاب السياسي ساقط ومدحوض، وقد قال متشرعو الرومان من قديم الأزمان: لا يمكن أن تكون النساء قضاة ليس لأنهن قاصرات أو قليلات الإدراك بل لأن العادة لم تسمح للمرأة أن تتقلد وظائف الرجل.

وعندى أنه لا بد من أحد أمرين: إما أن يكون الانتخاب منصباً أو حقاً، فإن كان منصباً والشريعة لا تقلده إلا لمن تعهد به الكفاءة للقيام بمهامه، فلماذا تمنعه عن كثيرات من النساء المتعلمات طالما تقلده لرجال قليلي المعارف؟ وإن كان حقاً هو معروف ومألوف فعليه أوجب يقول ستيوارت ميل أن حق انتخاب الرجل الذي يتقلد السلطة يلزم أن يعطى للجميع على السواء، لأنه سلاح الضعيف والغبي الذين لا يمكنهما إلا الطاعة، ومع ذلك فالشريعة لا تستطيع أن تمنعنا هذا الحق طالما تمنحنا حقاً أجل منه في انتخاب أعظم من ذاك أهمية وتأثيراً ألا وهو انتخاب الرجل الذي يحكم علينا طول الحياة.

إلا أن من المعارضين من يقول أن المرأة من صار لها الحق في الانتخاب تولت على أزمة الأحكام، واشتغلت بتأييد صوالمح النساء، فتسعى بما عندها من الوسائل وهي وافرة فعالة لأن ترمى الشقاق بين الرجال وتفوز بأمانيتها من توسيع نطاق نفوذ المرأة ومتى صارت ربة السيادة لم يعد للرجل خاصة الاحترام والانعطاف التي يقوم بها القوى لدى الضعيف، كما هي عادة الرجل تلقاء المرأة وهل يمكنه أن ينتظر منها العدل وهي ذات تأثر سريع وانفعال نفساني، وإن جارت واعتسفت بالحكم أمن

الصواب أن تظلم ربة العواطف الرقيقة التي ما خلقت إلا للرحمة والإشفاق مع أن الرجل أشد قوة من المرأة، وأعظم منها جلدًا على احتمال المشاق.

ولما كان الرجل غير خاضع لأوجاع الماض، أصبح ذا قوى عقلية تزيده نشاطًا وصبراً، وتكسبه عدالة وإنصافاً ولو وضعت السلطة في غير مركز القوة الطبيعية والنشاط العقلي والصفات الأدبية لكننا كواضع الأهرام على قممها تقلبها أقل الصدمات.

أجل إن هذه الأقوال لا تبعد عن الحقيقة، ولا تخلو من الصدق وعندى أن وقت حصول المرأة على تمام حقوقها السياسية لم يحن بعد، ولا حاجة لأن نتكلم به الآن ولكن لا يسعنا أن نغض الطرف عما حازته المرأة من التقدم في الهيئة الاجتماعية، وما صار إليه مركزها الحالي، وهو أخذ بالتقدم رويداً رويداً فمن منذ خمسين عاماً كان الكونت سان سيمون، وهو رئيس طائفة من الإكلرنكيين، يعلم تلاميذه قائلاً: من الآن فصاعداً صار الشخص الاجتماعي الرجل والمرأة (وكان قبلاً الرجل فقط) والزوجة شريكة زوجها في الهيكل ولدى الحكومة وفي الأسرة (العائلة).

وبناءً عليه، التمس من كافة النساء في البلدان قاطبة أن يستعدن لهذا الدور العظيم الآخذ بالنمو والارتقاء، فيجب على المرأة أن ترتفع عند الحاجة عن رؤية صوالحها الخاصة، لتدرك ماهية الصوالح العمومية، ولما كان البعض يهتمونها بقلّة الإنصاف، فلتجهد نفسها لأن تحيي بها روح العدالة والحق، ولا تكن معرفة الخير والشر هي الثمرة التي حرمت على أمنا قديماً.

وقد كتب ديدريد في الجيل الماضي يقول: يجب أن نعلم بناتنا علم الأدب والبيان وبالحقيقة إذا أضفنا إلى ذلك بعض أصول فلسفية استطاعت حينئذ المرأة أن تبارى الرجل ولعمري، إن دامت هذه النهضة التي أرانا أخذات بها، فحينئذ يجب على كل

امرأة أن تستعد لها وهذا ما يأمرنا به الصالح العام وتلك أمنية طالما تمتتها النساء
الفاضلات نوات المآثر والمفاخر، على أننا سنلاقي من المعارضين أشد المقاومة، ولكننا
متأهبات للدفاع عن حقوقنا بهمة تفل الحديد. أو لا تشعر كل واحدة منا أن بنفسها
قوة جديدة تتأهب للدفاع عن حقوقها الضائعة؟

أما الآن وقد أنهيت أقوال المتناظرين بهذا الموضوع الواسع فاتركه لكن لتبحثن
فيه، فإن الحقيقة بنت البحث وأنا سأتشرف بإمدادكن بما عندي من الآراء والأفكار
بهذا الصدد. وفي رسائلنا التالية سأعرب لكن عن آراء الأتسة شوفن التي أوردت
ذكرها في سياق مقالتي هذه، ولا أسهي عن ذكر الفيلسوف الشهير ستيوارت ميل
الذي دافع عن حقوق المرأة ببلاغة وحسن بيان وطلب أن تحفظ لها حقوقها، كما أنه
رغب أن يمنحها حقوقاً هي بها أهل مما استحق عليه منا جزيل الثناء ووافر الشكر.

عن ليون في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٣

«روزا»

«إجالة نظر في الجيل التاسع عشر»

ما زالت تطوحني النفس في بيداء الرجاء، وتستفزني الآمال للاقتداء بأهل
اليراعة وعلماء هذا الزمان، لعلني مع قصر الباع أتى ببعض الفائدة التي، وإن تكن لا
تذكر تحل محل القبول عند معاشر الكرام، مستمدة غض الطرف عما يروونه من
الهُفوات والسهوات، لأنني لم أزل قاصرة بالنظر إلى ربات الأقلام وكاتبات هذا الزمان
اللواتي طأطأت لهن رؤوس اليراع، ولأنني لحد الآن لم انقطع عن رضاع لبن العلوم
والمعارف، فوالحالة هذه يصعب علي أن أفي حق هذا الموضوع الجليل بفصيح العبارات
ويديع الكلام، بيد أنني أراني في عصر تلالاً فيه نور التمدن، وعلت منارة التقدم فأتيج